

واقع توجه البنوك الجزائرية لصيغ التمويل الإسلامي بالمدونية

The reality of Algerian banks' approach to Islamic debt financing formulas

أ.د يحيى دريس¹، د رايح بالنور²، ط.د علي رحال³

1 مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة جامعة تبسة، الجزائر.

yahia.dris@univ-tebessa.dz

2 مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة جامعة تبسة، الجزائر

bennourabah@yahoo.fr

3 المخبر مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة جامعة تبسة، الجزائر.

ali.rahal@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

Abstract:

Islamic banks rely on different Islamic financing mechanisms and in multiple formats depending on the type of financing, and this is in accordance with Sharia controls and the principles of our true religion. Among the Islamic financing formulas, we find the Murabaha and Istisna financing formula, which is among the most popular and used financing formulas in Islamic banks, and this is due to several considerations and characteristics. This contract, both internal and external, has great economic importance for the state, as it enables individuals or institutions to meet their needs, whether local or external, and to obtain them in a legitimate manner when dealing with Islamic banks, as banks play an effective economic role in supporting local economic projects and opening Halal financing is available to individuals committed to their religion, thus freeing them from the usurious restrictions

المخلص:

- تعتمد البنوك الإسلامية على آليات لتمويل الإسلامية مختلفة وفي صيغ متعددة حسب نوع التمويل وهذا وفق الضوابط الشرعية ومبادئ ديننا الحنيف، ومن بين صيغ التمويل الإسلامية نجد صيغة التمويل بالمربحة و الإستصناع التي تعد من بين الصيغ التمويلية الأكثر رواجاً واستخداماً في البنوك الإسلامية وهذا راجع لعدة اعتبارات وخصائص يتمتع بهذا العقد فهو بنوعيه الداخلية والخارجية له أهمية اقتصادية كبرى على الدولة حيث يمكن الأفراد أو المؤسسات من تلبية حاجاتهم سواء أكانت المحلية أو خارجية ومن الحصول عليها بطريقة مشروعة عند تعاملهم من البنوك الإسلامية، حيث تلعب البنوك دوراً اقتصادياً فعالاً في تدعيم المشاريع الاقتصادية المحلية وفتح مجال التمويل الحلال أمام

imposed on them by traditional banks. The great importance given to the Murabaha financing mechanism increased its spread, which strengthened Islamic banks to set conditions and controls for this mechanism to follow in order to avoid falling into errors and suspicions and to follow the values and principles brought by the Islamic religion, which is what the Algerian state seeks by opening Islamic banks such as Al Baraka Bank and Peace and Islamic windows in public banks.

Keywords: Islamic financing formulas, Murabaha financing, Islamic trading, Islamic banks and windows.

الأفراد الملتزمين بدينهم وبالتالي تحررهم من قيود الربوية التي تفرضها عليهم البنوك التقليدية. إن الأهمية الكبيرة التي حظت بها آلية التمويل بالمربحة زاد من انتشارها مما عزز البنوك الإسلامية من وضع شروط وضوابط تسير عليها هذه الآلية تجنب للوقوع في الأخطاء والشبهات وإتباع القيم والمبادئ التي جاء بها الدين الإسلامي وهو ما تسعى إليه الدولة الجزائرية من خلال فتح بنوك إسلامية كبنك البركة و السلام ونوافذ إسلامية في البنوك العمومية

الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل الإسلامية، التمويل بالمربحة، المتاجرات الإسلامية، البنوك والنوافذ الإسلامية.

مقدمة:

إن أهمية البنك في العصر الحديث جعلته يهتم بها كل أفراد المجتمع، على أساس أن أهميته في الحياة الاقتصادية للدول لا تقتصر على مجال ضيق ومحدود، بل أصبحت واسعة وشاملة لكل النشاطات الاقتصادية التي تهتم أفراد المجتمع.

إن الجزائر من بين الدول الحديثة الاستقلال، والتي اعتمدت في بناء اقتصادها على منظومة بنكية نوعا ما كلاسيكية تفتقر لجودة خدماتها، فهي مجبرة على تحسينها لسبب رئيسي واحد وهو وجود منافسة قوية في المحيط الاقتصادي من طرف مؤسسات أجنبية تمتلك لقدرات مهنية ومؤهلات عالية.

ولقد عرف القطاع المالي في السنوات الأخيرة، تطورا ملحوظا للبنوك الإسلامية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية والتي شهدت فشل العديد من البنوك التقليدية، هذا ما أدى إلى إعادة النظر في مدى نجاعة البنوك الإسلامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها في التصدي لأي أزمات مالية قد تحدث في المستقبل، وذلك من خلال أدوات التمويل الإسلامي المختلفة (المربحة، المضاربة،

المشاركة، السلم، الإجارة وغيرها...)، مما يحقق قدرا كبيرا من التنمية في مختلف المشاريع الاستثمارية ويطورها.

يعتبر التمويل الإسلامي تمويلا يتوافق مع التنمية والذي يشترك معها في تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي، حيث يعتبر اشتراك طرفي العقد بالربح أو الخسارة وهما النتيجة الحتمية لأي مشروع، كما أن الركيزة الأساسية التي يقوم عليها نظام التمويل هي تحريم الربا، حيث يعتبر هذا الأخير السبب الرئيسي في التوزيع غير العادل للثروة التي تشهده معظم شعوب العالم اليوم، والذي أدى بدوره إلى ظهور الطبقة الاجتماعية، هذا إضافة إلى مبادئ أخرى لو أسقطناها كلها على ميزان العقل والمنطق لوجدناها تتوافق معه إلى حد كبير، وتعاني الجزائر من ضيق آليات التمويل المتبعة، وذلك انعكاسا للوضع السياسي والاقتصادي الراهن، وهو ما أدى إلى تقليص خدمات هذا النوع من التمويل الإسلامي، وعدم القدرة على تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة واقتصارها على تمويل السلع الاستهلاكية.

تواصلت جهود الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الإصلاحات، منها الإصلاح الذي يسمح بفتح نوافذ وشبائيك إسلامية على مستوى البنوك التجارية، لتلبية احتياجات العملاء، حي كانت بدايتها بإصدار النظام 02/18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، ثم انطلق العمل بها في شهر أوت 2020.

الإشكالية:

- ما هو واقع توجه البنوك الجزائرية لصيغ التمويل القائمة على المديونية؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي المراجعة ودليل مشروعيتها وأنواعها؟

- ماهي أنواع المراجعة وصورها؟

- ما هو الإستصناع ودليل مشروعيته وأشكاله؟

- ماهي أهم صور المتاجرات الإسلامية؟

- ماهي صور التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية؟
- أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في النقاط التالية:
- الدور المهم لصيغ التمويل كالمراجحة والإستصناع؛
- أهمية صور المتاجرات الإسلامية للفرد و المجتمع؛
- بيان أهمية صيغ التمويل الإسلامي وتطورها في البنوك الجزائرية .

محاور الدراسة:

المحور الأول : صيغ التمويل الإسلامي

المحور الثاني: المتاجرات الإسلامية

المحور الثالث : واقع توجه الجزائر نحو صيغ التمويل الإسلامي

واقع توجه البنوك الجزائرية لصيغ التمويل القائمة على المديونية و هنا يأخذ الممول صفة المشتري أو البائع أو المؤجر عوض صفة الشريك التي يأخذها في صيغ التمويل بالمشاركات، و تقوم هذه الصيغ على أساس المداينة.

أولاً: صيغ التمويل الإسلامي

1. المراجحة

يعتبر عقد المراجحة أحد أنواع عقود البيوع التي، نصت عليها الشريعة الإسلامية، و فيما يلي توضيح لماهية هذا النوع و شروطه .

1.1 تعريف المراجحة

لغة : مصدر من الربح هي الزيادة و هي مفاعلة من الربح و هو النماء في التجارة، الربح في التجارة الكسب فيها و راجحته على سلعة أي أعطيته ربحاً و بيع المراجحة هو البيع برأس المال مع زيادة معلومة؛

اصطلاحاً: وهي أن يشتري البنك سلعة ما لحساب عميل قد طلبها منه بعد تحديد أوصافها مقابل ربح معين ومسمى أيضا البيع لأمر الشراء؛

و هي أيضا البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح و صفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي إشتري به السلعة و يشترط عليه ربحاً ما؛

يعتبر عقد المراجعة من عقود البيوع يتفق من خلاله الطرفان وفق شروط معينة حيث يعرض الطرف الأول السلعة بالثمن الذي قامت عليه و رضا الطرف الثاني بتقديم زيادة عن ثمن السلعة و يسمى ربحاً (بلعجوز ، 2009، صفحة 40).

2.1 دليل مشروعية المراجعة

بيع المراجعة مشروع بالكتاب و السنة والإجماع: (بلعجوز ، 2009، الصفحات 41-42)

- في الكتاب لقوله تعالى: {وأحل الله البيع و حرم الربا}؛
و لقوله عز وجل: { وابتغوا من فضل الله } . و قوله سبحانه: { ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم } . ووجه الدلالة في الآيتين أن المراجعة إبتغاء للفضل من البيع؛
- في السنة لقول رسول الله (ص) : { إذا إختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد } و قوله: {إنما البيع عن تراض }؛
- أما الإجماع فقد تعامل المسلمون بالمراجعة في سائر العصور فكان ذلك إجماعاً على جوازها.

3.1 أنواع المراجعة

تقسم المراجعة إلى: (السيد، 2006، الصفحات 203-204)

- **بيع المراجعة أو الوكالة بالشراء بأمر:** حيث يتفق في هذا النوع طرفان أحدهما هو المشتري و الآخر هو البنك حيث يوكل هذا الأخير من طرف المشتري بشراء سلعة تكون معينة و مدققة الخصائص و المواصفات و السعر و يتفقان على زيادة هذا السعر ليأخذ الطرف الثاني (البنك) نظير قيامه بالشراء و هذه الزيادة هي قيمة المراجعة؛

- بيع المراجعة أو الوكالة بالشراء بأجر: هو اتفاق بين المصرف و العميل على أن يبيع الأول للآخر سلعة بثمنها و زيادة ربح متفق عليه و على كيفية سداده حيث يتقدم العميل إلى المصرف طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها هو وعلى أساس الوعد من قبله بشراء تلك السلعة مراجعة بنسبة محددة يتفق عليها ، بعد ذلك يقوم بشراء السلعة و يمتلكها و من ثمة يقوم بعرضها على العميل الذي أمر بشرائها وعليه الإلتزام بشرائها بناء على وعده المسبق كما أن له الحق في رفضها و العدول عنها .

4.1 صور المراجعة

تأخذ المراجعة في ممارسات البنوك القيمية عدة صور أهمها ثلاثة هي: (بلعجوز ، 2009 ، صفحة 43)

- صورة المراجعة الداخلية: حيث يشتري البنك السلعة من داخل البلد و يبيعها إلى عميل داخل البلد؛
- صورة المراجعة الخارجية من خلال فتح إعتاد: حيث يشتري البنك السلعة من خارج بلده مستخدما طريقة الإعتاد المستندي و يبيعها إلى عميل داخل البلد؛
- صورة المراجعة الخارجية بواسطة وكيل مراسل: حيث يشتري البنك السلعة من الخارج و يبيعها في الخارج كذلك، و غالبا ما يتم ذلك في السوق الدولية.

5.1 شروط المراجعة

- ضرورة تملك البنك للسلعة قبل بيعها للعميل؛
- علم المشتري بالثمن الأول للسلعة؛
- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من ثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن أو قدرا معيناً؛
- تقع على البنك مسؤولية هلاك السلعة قبل تسليمها إلى العميل. (بلعجوز ، 2009 ، صفحة 44)

2. الإستصناع

يعتبر بيع الاستصناع أحد صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المديونية، و فيما يلي بيان لهذه الصيغة.

1.2 تعريف الاستصناع

لغة: هو طلب الصنع، كأن يطلب من شخص أن يصنع لك حذاء أو حقيبة أو غير ذلك فإن هذا الأمر هو ما يعرف بالاستصناع؛

اصطلاحاً: هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل . أي أنه عقد بيع على أن يكون المبيع في ذمة البائع يسلمه إلى المشتري في المستقبل بعد أن يقوم بصنعه؛

وصفة بيع الاستصناع أن يطلب المستصنع (المشتري) من الصانع (البائع) أن يصنع له شيئاً (المصنوع) بمواصفات معينة مقابل ثمن محدد، قد يدفع معجلاً كاملاً أو مؤجلاً كاملاً أو مقسطاً، و هذا من أهم الفروق بينه و بين عقد السلم، حيث يجب فيه تعجيل الثمن، بالإضافة إلى أن المصنوع في الاستصناع لا يجب أن يكون متوفراً في الأسواق كالمسلم فيه السلم، كما أن الاستصناع لا يكون إلا فيما يصنع، خلافاً للسلم الذي يكون فيما يصنع و في غيره. (محميد، 2008، صفحة 137)

2.2 مشروعية الاستصناع

تستند مشروعية الاستصناع إلى السنة النبوية الشريفة، فيما قيل عن الرسول (ص) أنه استصنع خاتماً و منبراً، و إلى الإجماع العملي، فقد تعامل الناس بهذا العقد منذ زمن الرسول (ص) وحتى الآن، وكذلك إلى الحاجة التي تدعوا للأخذ به و التي تزايدت بشكل كبير في الوقت الحاضر نظراً لأن معظم احتياجات الأفراد و المجتمع في الوقت الحاضر من السلع المصنعة، كما أن الاستصناع يشجع الإنتاج والعمل و تشغيل الأيدي العاملة و يزيد النشاط الاقتصادي. (خلف، 2006، الصفحات 380-381)

3.2 شروط الاستصناع

- أن يكون محل العقد معلوم الجنس و النوع و الصفة و القدرة و هذا التحديد الدقيق يجعل الوقوع في النزاع و الخلافات بين الصانع و المستصنع في أضيق الحدود؛
- أن يكون محل العقد مما يجعل فيه التعامل بين الناس إستصناعاً مثل الأحذية و الملابس و الأثاث؛

- أن يقدم الصانع مستلزمات الصناعة. (بلعجوز، 2009، الصفحات 62-63)

4.2 أشكال الاستصناع

تقوم البنوك الإسلامية بالدخول في عمليات الاستصناع، بأن تجعل عقود استصناع عن طريق إمتلاكها المصانع والقيام بالتصنيع أو أن تكون صانعا و مستصنعا في نفس الوقت و هو ما يعرف بالاستصناع الموازي و هو النوع الأكثر ملائمة لعمل المصارف الإسلامية: (محييد، 2008، صفحة 138)

- **البنك بصفته صانعا:** في هذه الحالة يستقبل البنك طلبات عملائه لمختلف المصنوعات التي يتكفل البنك بفروعه المختصة توفيرها لهم، أي أن البنك يدخل بنفسه إلى مجال التصنيع، ووجه التمويل هنا هو تأجيل الثمن كاملا أو مقسطا؛
- **البنك بصفته مستصنعا:** وهنا يستقبل البنك طلبات الصانعين لتلبية احتياجاتهم من المواد الأولية أو الآلات وغيرها، حيث يقوم البنك بتمويل هذه الاحتياجات، وذلك عن طريق تعجيل الثمن كاملا أو على دفعات حسب احتياجات الصانع؛
- **الاستصناع الموازي:** و في هذه الحالة يكون البنك صانعا و مستصنعا في الوقت نفسه، حيث يدخل البنك بصفته صانعا كما في الحالة الأولى، إلا أنه لا يتكفل بنفسه بصناعة المنتج، ولكنه يقوم بإبرام عقد آخر مستقل يكون فيه مستصنعا يطلب فيه من الصانع المنتج بالمواصفات المطلوبة في العقد الأول، ويكون التمويل بتأجيل الثمن.

ثانيا: المتاجرات الإسلامية

تعتبر المتاجرات من أهم صور التوظيف في البنوك الإسلامية مصداقا لقول الرسول (ص) " تسعة أعشار الرزق في التجارة "، و أهم صور المتاجرات الإسلامية: بيع السلم، البيع الآجل و بيع الإجارة.

1- السلم

التمويل ببيع السلم هو الصيغة الأولى من صيغ المتاجرات الإسلامية، وفيما يلي بيان لهذه الصيغة.

1.1- تعريف السلم

لغة: سلم أو سلف بمعنى واحد و هو أن يقدم الثمن سلفا للبائع الذي يقدم السلعة في زمن محدد لاحقا؛

اصطلاحا: السلم أو السلف هو عقد بيع يعجل فيه الثمن و يؤجل فيه المبيع، فهو بذلك بيع أجل يعاجل و هو عكس البيع بثن مؤجل، و للفقهاء إصطلاحات إستعملوها لبيان أطراف و مفردات عقد السلم، فيسمى المشتري " رب السلم " أو " المسلم " و يسمى البائع " المسلم إليه " أما المبيع (السلعة) فتسمى " المسلم فيه " و الثمن رأس مال السلم، و سوف نستخدم غالبا الإصطلاحات الأربعة، المشتري، البائع، السلعة، و الثمن؛

وهو أن يشتري البنك من العميل بثن حال سلعة موصوفة وصفا كافيا مؤجلة التسليم إلى موعد محدد، و للبنك أن يتصرف بالسلعة محل عقد السلم بصورة مختلفة بعد تسلمها فهو أن يبيعها بنفسه بثن حال أو مؤجل و إما أن يوكل العميل ببيعها نيابة عنه بأجل أو بدون أجل. (بلعجوز، 2009، صفحة 53)

2.1 دليل مشروعية السلم

عقد السلم جائز و قد ثبتت مشروعيته بالكتاب و السنة: (بلعجوز، 2009، الصفحات 54-55)

- بالكتاب في قوله تعالى: { يا أيها الذين امنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه }؛ والدلالة في الآية الكريمة أنها أذنت بالدين والسلم نوع من الدين فاستدل على جوازه، إذ أن بضاعة السلم دين مؤجل ثابت في ذمة البائع؛
- بالسنة في قوله صلى الله عليه وسلم { من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم }.

3.1 خطوات السلم

تمثل الخطوات العملية لبيع السلم في : (بلعجوز، 2009، الصفحات 55-56)

أ - عقد بيع السلم

- البنك : يدفع الثمن في مجلس العقد ليستفيد به البائع ويغطي به حاجاته المالية المختلفة؛
- البائع : يلتزم بالوفاء بالسلعة في الأجل المحدد؛
- ب - تسليم وتسليم السلعة في الأجل المحدد
- يستلم البنك السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفته ببيع الحال أو مؤجل؛
- يوكل البنك البائع بتسليم السلعة نيابة عنه نظير اجر متفق عليه أو بدون اجر؛
- توجيه البائع لتسليم السلعة لطرف ثالث (المشتري) بمقتضى وعد منه بشراؤها أي عند وجود طلب مؤكد بشراء؛

ج - عقد البيع

- البنك : يوافق على بيع السلعة حالا أو بالأجل بثن أعلى من ثن شراؤها سلما؛
- المشتري : يوافق على الشراء ويدفع الثمن حسب الاتفاق.

4.1 شروط السلم

- بيان الجنس والنوع والصفة في الثمن تجنباً للنزاع؛
- بيان جنس ونوع وصفة المسلم فيه (السلعة)؛
- أن يكون المسلم فيه مؤجلاً إلى أجل معلوم؛
- أن يكون المسلم موجوداً عند حلول الأجل؛
- يشترط في المسلم فيه أن يكون من جنس الثمن وأن لا يكون متفقاً معه على ربوية؛
- البعض اشترط بأن لا يقل الأجل عن شهر واحد ذلك لأن الشهر أقل مدة يمكن أن تتحقق فيها الفائدة من بيع السلم؛

- أن يكون المسلم فيه معلوم الصفة من حيث الجودة والرداءة والوسطية أو السلامة والكسر...الخ. (بلعجوز، 2009، الصفحات 55-56)

2. البيع الآجل

12- تعريف البيع الآجل

ويعرف هذا البيع بأنه مبادلة أو بيع تاجر، يتم فيه تسليم المبيع في الحال، ويؤجل وفاء الثمن أو تسديده، كله أو بعضه، إلى آجال معلومة؛

و هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل، وقد يكون الدفع جملة واحدة، أو على أقساط، ولا بد فيه من معلومية الأجل، ولا مانع من اشتغال الثمن على زيادة ضمنية عن ثمن البيع الحال ولكن لا يزيد مقدار الثمن المؤجل إذا لم يدفع في مواعده؛

22- مشروعية البيع الآجل

مشروع، وذلك لعموم الأدلة المعروفة، ومنها :

- من القرآن الكريم: هناك عدد كبير من الآيات التي تدلّ على إباحة بيع التقسيط، منها قوله سبحانه: {وأحلّ الله البيع}، وقوله: {يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه}؛

ومعنى (التداين): التبايع بالأجل، وهذا أمر صريح في جواز البيع لأجل محدود أو معلوم؛

- ومن السنة النبوية: مثلاً ما أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها: {أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاماً بنسيئة، ورهنه درعاً له من حديد}، ومثله ما أخرجه مسلم عن عائشة قالت: توفي رسول الله ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير؛

32- شروط البيع الآجل

يخضع بيع الأجل للشروط التالية :

أ - تحديد الثمن الذي قد يكون هو نفسه المطلوب في البيع الناجز، وقد يكون بزيادة عليه؛

ب - الاتفاق على مبدأ التأجيل وتاريخ السداد وكيفيته؛

ج - إذا وقع الاختيار على السداد بالأقساط وليس دفعة واحدة، وهي الحالة الغالبة عملياً، فيجب تحديد مقدار كل قسط وتاريخ استحقاقه؛

د - وجوب اختلاف المال الذي تتم مبادلتها عاجلاً عن المال الآجل؛

هـ - هناك من يضيف شرط تسليم المبيع للمشتري لأن استحقاق الثمن يبدأ من وقت التسليم. (خلف، 2006، الصفحات 355-358)

3- الإجارة

لقد استحدثت المصارف الإسلامية هذا النوع من البيوع في معاملاتها، وهذه العملية فيها مزج بين البيع والإيجار.

13- تعريف الإجارة

لغة: إسم لما يعطى من كراء لمن قام بعمل ما جزاء له على عمله؛
اصطلاحاً: هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، وهي عقد على منفعة مباحة و لمدة معلومة و عوض معلوم؛

و البيع التأجيري هو عقد يقوم بموجبه المؤجر بتمويل شراء الأصول و المعدات و الأجهزة التي يحتاج المستأجر إلى خدماتها سواء كانوا أفراداً، أو مؤسسات عامة أو خاصة ثم يؤجروها لهم على مدة زمنية تغطي الدفعات الإيجارية خلال فترة التعاقد. (بلعجوز، 2009، الصفحات 47-48)

23 دليل مشروعيتها

أجمع الفقهاء على أن الإجارة جائزة و مشروعة، بالكتاب و السنة: (بلعجوز، 2009، الصفحات 48-50)

- بالكتاب في قوله تعالى: {فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن}.

- بالسنة في قوله (ص): { من استأجر أجيراً فليعلمه أجره }.

33- أنواع الإجارة

تقسم الإجارة إلى: (بلعجوز، 2009، صفحة 51)

133- الإجارة على الأعمال: وهي التي تعقد على أداء عمل معلوم لقاء أجر معلوم؛
233- الإجارة على المنافع: وهي التي تعقد على الأعيان بأن يتم دفع عين مملوكة لمن يستخدمها لقاء عوض معلوم؛

و تستخدم البنوك الإسلامية الإجارة على المنافع كأسلوب من أساليب استثماراتها في شكلين هما:⁵

أ - الإجارة التشغيلية: ترتبط باستخدام و تشغيل الأصول، حيث يمتلك البنك المعدات و الأصول و العقارات المختلفة، ثم يقوم بتأجيرها إلى الناس لسد حاجاتهم و تنقسم الإجارة التشغيلية إلى:

1- أجرة معينة: وهي الإجارة التي يكون محلها عقارا أو عينا معينة بالإشارة إليها أو نحو ذلك مما يميزها عن غيرها؛

2- إجارة موصوفة بالزمة: وهي الإجارة الواردة على منفعة موصوفة بصفات يتفق عليها مع التزامها في الزمة كسيارة غير معينة موصوفة و صفا دقيقا يمنع التنازع؛

ب - الإجارة التمويلية (المنتهية بالتملك): هذا النوع من العقود عبارة عقد إجارة على أجهزة أو أبنية أو أشياء ذات منفعة لقاء أجرة معلومة، ويتضمن الاتفاق مواعدة بين المالك (المؤجر) و المستفيد (المستأجر) على أن تؤول إلى المستأجر ملكية الأصل المستأجر في نهاية الإجارة أو في أثنائها لقاء ثمن محدد، فيكون العقد إجارة طويلة المدة ثم ينتهي إلى عقد بيع.

43- شروط الإجارة

- أن تكون العين المؤجرة معروفة و مقبولة من قبل المتعاقد و مقدورة التسليم؛
- أن تكون المنفعة مباحة لا محرمة؛
- أن يملك المؤجر الأموال محل العقد؛
- معرفة مدة الإيجار و الأقساط الإيجارية و بيان كيفية دفعها؛
- أن تكون العين المؤجرة مما يدوم الانتفاع به. (بلعجوز، 2009، صفحة 51)

ثالثا: واقع توجه الجزائر نحو صيغ التمويل الإسلامي

1. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لقد بدأت تجربة الجزائر مع الصيرفة الإسلامية فعليا في عام 1991 أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض 90-10، والذي اعتبر من الإصلاحات الأساسية التي مست النظام المصرفي الجزائري حيث تم تأسيس بنك البركة ومصرف السلاء، لتتوسع بعد ذلك إلى فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التجارية الخاصة والعمومية.

2. فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تعود فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر إلى عام 1928م، حين دعا الشيخ "إبراهيم بو اليقظان" رجال المسلمين الجزائريين إلى تأسيس مصرف يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث كتب في هذا الشأن مقالة موسومة بـ " حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، ونشرت هذه المقالة في صحيفة " وادي مزاب" يوم 11 جرم 1347* الموافق لـ 29 يونيو 1928 (حدو، 2019، الصفحات 87-88).

لقد لقيت هذه الدعوة صدى واستجابة كبيرة من طرف أغنياء الجزائر القاطنين بعاصمة الجزائر، فقدموا ملفا كاملا لإنشاء مصرف إسلامي وأطلق عليه اسم " البنك الإسلامي الجزائري"، وهو ما يؤكد أن الجهة المخولة ها بمنح تراخيص لإنشاء مؤسسات القرض لم تعارض هذه الفكرة في بداية الأمر وأنها طلبت منهم تكوين الملف كاملا، لكن في النهاية الاحتلال الفرنسي رفض هذه الفكرة خصوصا وفي تلك الفترة كان المستعمر يستعد للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر (بلعباس، 2013، الصفحات 20-21).

إذن يمكن القول أن "الشيخ إبراهيم أبو اليقظان" كان أول من نادى بفكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعن إمكانية تأسيس مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، لكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع في تلك الفترة والسبب لا يعهد لاعتبارات قانونية أو مالية وإنما لدواعي سياسية من قبل المستعمر الفرنسي.

3. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

بعد تأسيس قانون النقد والقرض في سنة 1990 والذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة في الجزائر سواء كانت محلية أو أجنبية، تم تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر في سنة 1991 ونعلق الأمر

بنك البركة، وبعد سنوات طويلة تم إنشاء مصرف ثاني وهو " مصرف السلام " والذي بدأ عمله في سنة 2008، وبعد صدور النظام 20-02 توسع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وذلك من خلال فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية.

4. فكرة إنشاء بنك البركة في الجزائر

تعود فكرة إنشائه إلى سنة 1984 من خلال محادثات أجراها بنك الفلاحة والتنمية الريفية أ. الجزائري مع شركة دلة البركة الدولية، حيث أسفرت هذه المحادثات على حصول الجزائر على قرض مالي بقيمة 30 مليون دولار، خصص لتدعيم تمويل التجارة الخارجية، كما عززت هذه المحادثات وتأتجها ثقة الطرفين ببعضهما، الأمر الذي يسمح بإقامة الندوة الرابعة مجموعة ، بن وفشت فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر لتتجسد هذه الفكرة على أرض دلة البركة المصرفية في الجزائر في نوفمبر 1986 t . الواقع بإبرام اتفاقية إنشائه بتاريخ امارس 1990 بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة دلة القابضة، ويصدر قانون النقد والفرس في 14 أبريل 1990 قدم الترخيص لبنك البركة الجزائري ليتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991، وبأشر أعماله المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر 1991 (مراد و فرج الله، 2019، صفحة 33).

أ. مصرف السلام الجزائر: بعد سنوات من تأسيس بنك البركة الجزائري تم اعتماد ثاني مصرف إسلامي " مصرف السلام الجزائر " كتمرة التعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 20 أكتوبر 2008، تستهدف تقديم خدمات مصرفية مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (الجوزي و علي، 2016، صفحة 83).

- فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية: بعد صدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 23 مارس 2020 احدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي يسمح للبنوك العمومية بفتح النوافذ الإسلامية، قام بنك الجزائر بمنح الترخيص للبنوك العمومية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك بعد موافقة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية على هذه المنتجات وكذلك بعد استفتاء جميع الشروط اللازمة لذلك.

- دوافع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر: تتمثل أهم هذه الدوافع فيما يلي:
(العراي و نذير، 2020، الصفحات 255-265)؛ (موساوي، 2018، الصفحات 214-215)؛
(ابراهيم، 2020، صفحة 34)

الأزمة النفطية لسنة 2014، وتداعياتها على الاقتصاد الوطني وتراجع مداخيله، فكما هو معلوم فالإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي والإيرادات النفطية تشكل أكثر من 90% من إجمالي إيراداته، ضف إلى ذلك تدهور النشاط الاقتصادي في البلد من جراء انتشار فيروس كورونا منذ مطلع عام 2020، ففي ظل هذه الظروف الحرجة لجأت الجزائر إلى توسيع الاعتماد على الصيرفة الإسلامية كحل أمثل لتعبئة المدخرات والاستفادة مما توفره الصيرفة الإسلامية من خدمات ومنتجات متنوعة لدعم التنمية الاقتصادية في البلد؛ ضعف حجم السوق المصرفية الإسلامية في الجزائر حيث لا تتعدى 3% من إجمالي المعاملات المالية التقليدية، وهذا راجع إلى قلة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر فهي تقتصر على بنكين إسلاميين فقط (بنك البركة، مصرف السلام)؛

- الدفع نحو شمولية البنوك الجزائرية وتعظيم أرباحها وذلك من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متنوعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي زيادة تنافسيتها وتعظيم أرباحها، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الاستثمار عليها بالمقارنة مع معدلات العائد المفروضة على التمويل التقليدي المعتمد أساسا على الإفراض بفائدة؛

- تلبية رغبات فئات المجتمع الجزائري الذين يفضلون توظيف واستثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية لدواعي دينية؛

- تزايد الضغوطات من قبل جهات مختلفة بضرورة الاستفادة بما توفرها الصيرفة الإسلامية، وبالتالي تلبية رغبات العملاء الذين لا يحبذون التعامل بالمعاملات المالية الربوية؛

- ارتفاع الأموال المتداولة خارج الجهاز المصرفي حيث قدرت بحوالي 40 مليار دولار، بسبب عدم تعامل الأفراد ورجال الأعمال مع البنك التقليدية لدواعي عقائدية؛

- آثار الأزمة المالية التي تعاني منها جراء انخفاض أسعار البترول وتأكل الاحتياطات الأجنبية وتأثيرها على ميزانية الدولة، وبالتالي اللجوء إلى الصيرفة الإسلامية كحل يساهم في التخفيف من وطأتها عوض اللجوء إلى الاستدانة الخارجية؛

- محاولة الدخول للسوق المصرفية الإسلامية وخلق نوع من المنافسة لبنك البركة الجزائري وبنك السلام.

ب. شروط فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر: حدد بنك الجزائر في النظام 20-02 مجموعة من الشروط التي يجب على البنوك العمومية في الجزائر أن تتقيد بها حتى تتمكن من تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وتمثل أهم هذه الشروط فيما يلي: (20-02، 2020، الصفحات 9-10)

الحصول على شهادة المصادقة على منتجات الصيرفة الإسلامية من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

- الحصول على ترخيص من طرف بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية: ويحتوي ملف طلب الترخيص على الوثائق التالية: " شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

- بطاقة وصفية للمنتج، وهذا لتأكد من مدى مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية؛ رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية؛

- تبيان الإجراءات التي يتخذها البنك لضمان الفصل بين العمليات الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية وباقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

- ضرورة إنشاء هيئة رقابة شرعية داخل البنك، تتكون هذه الهيئة على الأقل من ثلاث أعضاء، يتمثل دورها في التوجيه والرقابة والإشراف على منتجات الصيرفة الإسلامية.

ج. النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية: بعد صدور النظام 20-02 منح بنك الجزائر التراخيص لجميع البنوك العمومية العاملة في الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية.

- البنك الوطني الجزائري (BNA): بعد حصول البنك على ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020 من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بادر البنك الوطني الجزائري في تقلّم منتجات الصيرفة الإسلامي 2021، ليكون بذلك أول بنك عمومي في الجزائر يتبنى هذا النوع من المعاملات المالية الإسلامية (البنك الوطني رسماً يوم

4 أوت لتمويل الأفراد، المؤسسات والمهنيين، وتمثل فيما يلي: يقدم البنك تسع (9) منتجات للصيرفة الإسلامية موجه (الجزائري، 2021)

- حساب التوفير الإسلامي للشباب
- الإجارة المنتهية بالتملك
- حساب التوفير الإسلامي
- الحساب الجاري الإسلامي
- حساب الاستثمار الإسلامي غير مفيد
- المراجعة (المراجعة لاقتناء السيارات، المراجعة للعقارية، المراجعة لاقتناء تجهيزات)
- حساب ودائع تحت الطلب

2021 فام البنك الوطني بتحويل وكالة " حسين داي " رقم " 635 " إلى وكالة مخصصة حصريا لتقليم خدمات الصيرفة في 16 سبتمبر الإسلامية، بعد أن كانت هذه الوكالة تحتوي على نافذة إسلامية (البنك الوطني الجزائري، 2021). وهذا ما يؤكد سعي البنك الوطني لتوسيع تبني وتطوير معاملات الصيرفة الإسلامية. وعلى هامش تحويل هذه الوكالة أطلق البنك الوطني العمومي منتج جديد خامس بالسكن وقد أطلق عليه اسم " الإجارة العقارية المنتهية بالتملك " (الجزائري، 2021).

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):** بتاريخ 29 ستمبر 2020 تحصل البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2021)، وي 16 مارس 2021 شرع البنك رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية (وزارة المالية، 2021). ويقوم البنك بتقسيم مجموعة من المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية مصنفة إلى صنفين، وهي كما يلي: (الريفية، 2021)

الصنف الأول خاصة بالحسابات ويشمل ما يلي: حساب توفير أشبال إسلامي؛ حساب جاري إسلامي؛ حساب الشيك إسلامي؛ حساب ادخار إسلامي استثماري؛ حساب توفير إسلامي.

أما الصنف الثاني فيشمل مجموعة من المنتجات لصيغة المراجعة وتمثل في: المراجعة لوسائل النقل؛ المراجعة للصفقات العمومية؛ المراجعة للأشغال؛ المراجعة للصادرات؛ المراجعة للمواد الأولية؛ المراجعة للإنتاج الفلاحي؛ المراجعة غلتي؛ مراجعة العناد المهني.

- **القرض الشعبي الجزائري (CPA):** ي 25 أكتوبر 2020 شرع البنك الشعبي الوطني في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالته 174 "بوادي حيدرة" بالجزائر العاصمة، بعد أن تم المصادقة عليها من طرف هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وكذا حصوله على المطابقة من المجلس الإسلامي الأعلى، بالإضافة إلى اعتماد بنك الجزائر (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)، تتضمن عمليات الصيرفة الإسلامية لدى القرض الشعبي الوطني عمليات لتمويل الأفراد، المؤسسات والشركات، وهي كالتالي: (القرض الشعبي الجزائري، 2021)

- الحساب الجاري الإسلامي؛

- حساب الصك الإسلامي؛

- حساب التوفير الإسلامي؛

- المراجعة عقار؛

- المراجعة سيارة؛

- المراجعة تجهيز.

- **الصندوق الوطني للتوفير والاحباط (CNEP):** بعد أن تحصل البنك الوطني للتوفير والاحتياط على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية في سبتمبر 2020 نطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في نوفمبر 2020 (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020). وينوم البنك بتوفير ثلاث منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من أصل ثمانية (8) منتجات قام بنك الجزائر بترخيص تسويقها ضمن النظام 20/02، وتمثل فيما يلي: (Banque, 2021)

- الحساب الجاري الإسلامي ؛

- حساب الشيك الإسلامي؛

- إجارة تمليكية.

- **بنك الجزائر الخارجي (BEA):** أطلق بنك الجزائر الخارجي أول نافذة للصيرفة الإسلامية يوم 30 ديسمبر 2021 على مستوى نافذتين إسلاميتين على مستوى فروع في كل من فرع "عين الدفلة" وفرع "العلمة" فرع الرئيسي بالجزائر العاصمة بالتوازي مع فتح لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك بعد حصوله على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ويقدم بنك الجزائر الخارجي (BEA) مع (07) منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمرابحة السيارات؛ مع أحكام الشريعة الإسلامية المربحة العقارية؛ مربحة السلع الاستهلاكية؛ حساب التوفير الإسلامي وغيرها من المنتجات المتوافقة (SERVICE, 2021).

ليكون بذلك خامس بنك عمومي يطلق خدمات الصيرفة الإسلامية بعد كل من البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

- **بنك التنمية المحلية (BDL):** بعد حصول البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، أطلق البنك أول نافذة إسلامية يوم 10 جانفي 2022 تحت اسم "البديل" لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022). وهذا تكون جميع البنوك العمومية في الجزائر قد دخلت عالم الصيرفة الإسلامية من خلال نوافذها الإسلامية، وهو ما يؤكد سعي الحكومة حو تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. ويقدم البنك تسعة منتجات (9) متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية موجهة للمؤسسات، المهنيين والحواس، وتمثل فيما يلي: (بنك التنمية 2022 ,

خاتمة: إن التمويل الإسلامي بخصائصه وقواعده وأهميته يعبر عن نظرة الإسلام الثابتة باعتباره دين الله -عز وجل- وشريعته التي ارتضاها لجميع خلقه من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة المرتكزة على مراعاة خصائص ومقومات الفرد باعتباره أساس الكون وبالتالي أساس عملية التنمية. فصيغ التمويل الإسلامي التي تستخدمها البنوك الإسلامية نجد التمويل بالمربحة الأكثر إستعمالا وهذا

مقارنة بالصيغ الأخرى لكثرة الطلب عليها من طرف الافراد و المؤسسات حيث تجدها في مختلف البنوك ذات الطابع الإسلامي وبعض نوافذ البنوك العمومية نسبيا.

النتائج:

- وجود فرق كبير وواضح بين التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية بصفته نابعا من قواعد الدين الإسلامي الحنيف والتمويل في البنوك التقليدية (الربوي).
- إن التنوع في صيغ التمويل الإسلامي يجعله من أكثر طرق التمويل ملائمة لطبيعته وخصائص للأفراد والمؤسسات.
- المراجعة المركبة (الأمر للشراء) المستخدمة في البنوك الإسلامية من العقود الجديدة وتختلف في طبيعتها عن المراجعة البسيطة.
- لعقد الإستصناع الذي تطبقه البنوك الإسلامية دور مهم في التنمية كونه يرتبط بمشروعات حقيقية تمس جميع القطاعات، الأمر الذي سيعمل على توسيع قاعدة الصناعة ف البلاد الإسلامي؛
- إن جواز استخدام عقد السلم في كل أنواع السلع تقريبا خاصة بعد أن ساهم العلم الحديث في إمكانية ضبط صفاتها -كون أن من شروط صحة عقد السلم أن تكون السلع مما يمكن ضبط صفاته حيث يفتح الباب على مصرعيه لاستغلال هذا العقد في البنوك الإسلامية لتمويل مختلف العمليات والنشاطات الاقتصادية؛
- التقدم الملحوظ في البنوك الجزائرية الإسلامية ونوافذها في البنوك العمومية للعمل بصيغ التمويل الإسلامي .

التوصيات:

- ضرورة توجه الدولة للبنوك الإسلامية وتبني صيغ التمويل الإسلامي المختلفة لما لها دور في تخليص الفرد المسلم من التبعية الاقتصادية وانعكاسها على الاقتصاد الوطني؛

- تغيير سياسة البنك المركزي بما يتماشى مع طبيعة البنوك الإسلامية؛
- تحديد نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالم صيغ التمويل الإسلامي مستمد من الشريعة الإسلامية في الدولة؛
- إعادة صياغة القانون التجاري الذي يمثل عقبة أمام نشاط البنوك الإسلامية؛
- يجب على البنوك التي تعمل بصيغ التمويل الإسلامي من توفير الموظفين ذوي الكفاءة وملتزمين دينيا وأخلاقيا، وتكوينهم على أعلى مستوى لتجنب الأخطاء والوقوع في الشبهات.

قائمة المراجع:

- 1- القرض الشعبي الجزائري. (12 05, 2021). الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري. تاريخ الاسترداد 12 20, 2023، من الصفحة الرسمية لبنك القرض الشعبي الجزائري:
<https://www.cpa-bank.dz/index.php/a>
- 2- Banque, C. (2021, 06 12). **Banque, CNEP**. Consulté le 12 20, 2023, sur Banque, CNEP: <https://www.cnepbanque.dz>
- 3- SERVICE, A. P. (2021, 01 12). **ALGERIE PRESSE SERVICE** . Consulté le 12 20, 2023, sur la BEA lance à son premier guichet dédié à la finance islamique: :
<https://www.aps.dz/economie/133546-banques-la-bea-lance-a-son-premier-guichet-dedie-a-la-finance-islamique>

- 4- البنك الوطني الجزائري. (05 12, 2021). الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري. تاريخ الاسترداد 20 12, 2023 <https://www.bna.dz/ar> من الصفحة الرسمية للبنك الوطني الجزائري.
- 5- الغالي بن ابراهيم. (2020). تشخيص واقع البنوك التقليدية الجزائرية في محاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية. الجزائر: مجلة دراسات اقتصادية، 18(3)،.
- 6- بنك التنمية ١. (10 01, 2022). بنك التنمية المحلية. Consulté le 12 20, 2023, sur www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html :
البنك الجزائري، النظام 20-02. (2020). قرار يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. بنك الجزائر. الجريدة الوطنية، 9-10.
- 8- بنك الفلاحة والتنمية الريفية. (12 18, 2021). الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. تاريخ الاسترداد 20 12, 2023، من الصفحة الرسمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: <https://badlbanque.dz/ar>
- 9- جميلة الجوزي، و حدو علي. (2016). دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الخاصة - حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري-. المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية(7)، 83. الجزائر: المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية(7)، 83.
- 10- حسين بلعجوز. (2009). مخاطر صيغ التمويل في البنوك لإسلامية و البنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة. الاسكندرية، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- 11- سليم موساوي. (2018). المصرفية الإسلامية في الجزائر، مبررات التحول ومتطلبات النجاح. بمجلة الشريعة والاقتصاد، السابع (الأول). 194. الجزائر: مجلة الشريعة والاقتصاد، السابع (الأول).
- 12- طایل مصطفى كامل السيد. (2006). القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية. الإسكندرية: مكتب الجامعي الحديث.
- 13- عبد الرزاق بلعباس. (2013). صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبتكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر أواخر العشرينات القرن الماضي. الجزائر: مجلة دراسات اقتصادية إسلامية 19(02).
- 14- فليح حسن خلف. (2006). فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى. الأردن: عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

- 15- فؤاد بن حدو. (2019). دور الشيخ أبو اليقظان -رحمه الله- في نشأة البنوك الإسلامية وتطورها. مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية (91)، 88. الجزائر: مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية (91).
- 16- مادي مراد، و أحلام فرح الله. (2019). إشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصري تقليدي. بمجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 6 (3). الجزائر: مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.
- 17- مصطفى العراي، و طروبي نذير. (2020). توطین الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02. بمجلة البشائر الاقتصادية، السادس (2)، 255. الجزائر: مجلة البشائر الاقتصادية، الإصدار السادس (2).
- 18- موسى عمر مبارك أبو محميد. (2008). مخاطر صيف التمويل الإسلامي و علاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال بازل . الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية: أطروحة دوكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية و المصرفية.